مسألة في سماع

الحسن البصري من سمرة بن جندب

أحمد بكر المشتولي

شبكة الألوكة
www.alukah.net

مسألة في سماع

الحسن البصري من سمرة بن جندب

إعداد

أحمد بكري المشتولي

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله،

وبعد:

فقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الحسن سمع من سمرة مطلقا.

وهو قول: علي بن المديني، والبخاري، ومسلم، والترمذي، والطحاوي، وأبي أحمد الحاكم، وأبي عبد الله الحاكم، والنووي، والذهبي، وابن القيم، وحُكي عن أبي حاتم الرازي، وأبي داود.

قال علي بن المديني: "والحسن قد سمع من سمرة؛ لأنه كان في عهد عثمان ابن أربع عشرة وأشهر، ومات سمرة في عهد زياد"(١).

ونقل البخاري عنه أنه قال: "سماع الحسن من سمرة صحيح"(٢).

وقال ابن المديني أيضا: "لم يسمع الحسن من مجاشع بن مسعود السلمي، وليس عن الحسن مروية صحيحة عن عمران بن حصين من وجه صحيح، أما أحاديث سمرة فهي صحاح"(٣).

وقال البخاري: "وسماع الحسن من سمرة بن جندب صحيح"(٤).

وقال أبو عيسى الترمذي: "قلت للبخاري: قولهم: إن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة، قال: قد سمع منه أحاديث كثيرة، وجعل روايته عن سمرة سماعا، وصححها"(٥).

وفي تاريخ أبي حاتم الرازي – رواية الكتاني(٦): قلت: الحسن هل سمع من سمرة؟ فذكر كلامًا يقتضي سماعه منه(١).

---

(١) العلل (ص٨٦)، ومفاد كلامه أن الحسن قد عاصر سمرة ما يزيد على ثلاثين سنة، وكان سمرة بالبصرة.

(٢) التاريخ الكبير (٢٨٩/٢)، والتاريخ الأوسط (٨٩/٣).

(٣) المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان (٥٢/٢).

(٤) العلل الكبير للترمذي (ص٣٨٦).

(٥) الاستذكار لابن عبد البر (٥٦٨٦)، ونحوه في التمهيد (٢٢٩/١)، ولم أقف على هذا القول بهذا السياق في سنن الترمذي ولا العلل الكبير، والله أعلم.

(٦) تصحف في المطبوع إلى «الكناني»، والصواب «الكتاني»، وهو الحافظ محمد بن إبراهيم الأصبهاني الكتاني.

وقال مسلم: "سمع أبا بكرة، وأنس بن مالك، وسمرة"(٢).

وقال الترمذي: "وسماع الحسن من سمرة صحيح، هكذا قال علي بن المديني، وغيره"(٣)، وصحح الترمذي غير ما رواية للحسن، عن سمرة، ونقل في أكثر من موضع كلام ابن المديني والبخاري وأقرهما.

وقال الطحاوي معلقا على رواية للحسن، عن سمرة: "موهوم فيه لقاء الحسن سمرة، وأخذه عنه، بل قد صح ذلك، وثبت"، وذكر سؤال حبيب بن الشهيد للحسن: ممن سمع حديث العقيقة(٤).

وقال أبو أحمد الحاكم: "سمع أبا حمزة أنس بن مالك الخزرجي، وأبا بكرة نفيع بن الحارث الثقفي، وأبا سعيد سمرة بن جندب الفزاري"(٥).

وقال أبو عبد الله الحاكم: "وحديث سمرة لا يتوهم متوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة، فإنه قد سمع منه"(٦).

وقال النووي: "وسمع ابن عمر، وأنسًا، وسمرة، وأبا بكرة"(٧).

وقال الذهبي: "اختلف النقاد في الاحتجاج بنسخة الحسن، عن سمرة، وهي نحو من خمسين حديثا، فقد ثبت سماعه من سمرة؛ فذكر أنه سمع منه حديث العقيقة"(١).

---

(١) شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي (٢٣٩/٥)، ولكن أخشى أن يكون مغلطاي أخطأ في فهمه لمقتضى كلام أبي حاتم، فقد سئل أبو حاتم في العلل عن حديث من رواية الحسن عن سمرة، فذكر أنه مرسل، وسيأتي نص كلامه ضمن أصحاب القول الثاني، وهذا يعني أن يرى عدم سماع الحسن من سمرة، والله أعلم.

(٢) الكنى (١٢٩٣).

(٣) السنن للترمذي (١٢٣٧).

(٤) شرح المشكل (٣٧٤/١٥).

(٥) الأسامي والكنى (٢٢٠٣).

(٦) المستدرك (٨٧٦).

(٧) تهذيب الأسماء (١٦١/١).

وقال ابن القيم: "وقد صح سماع الحسن من سمرة، وغاية هذا أنه كتاب، ولم تزل الأمة تعمل بالكتب قديما وحديثا، وأجمع الصحابة على العمل بالكتب، وكذلك الخلفاء بعدهم، وليس اعتماد الناس في العلم إلا على الكتب، فإن لم يعمل بما فيها تعطلت الشريعة، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب كتبه إلى الآفاق والنواحي فيعمل بها من تصل إليه، ولا يقول: هذا كتاب، وكذلك خلفاؤه من بعده، والناس إلى اليوم؛ فرد السنن بهذا الخيال البارد الفاسد من أبطل الباطل، والحفظ يخون، والكتاب لا يخون"(٢).

(١) سير أعلام النبلاء (٤/٥٨٧).

(٢) إعلام الموقعين (٣/٣٨٠).

* **وقد استدلوا على إثبات السماع بعدة روايات:**

أولها -وهي أشهرها وأصحها-: ما رواه قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، قال: قال لي محمد بن سيرين: **سل الحسن: ممن سمع حديث العقيقة؟ فسألته، فقال: سمعته من سمرة**(١).

---

(١) روى قصة السؤال هذه: البخاري في الصحيح (٥٤٧٢م) عن عبد الله بن أبي الأسود، والبخاري في التاريخ الكبير (٢٨٩/٢) عن علي بن المديني، والترمذي (ص٨٧) عن محمد بن المثنى، والنسائي في الصغرى (٤٢٥٩)، وفي الكبرى (٤٧٤٣) عن هارون بن عبد الله الحمال، وعبد الله بن أحمد في العلل (٤٠٤٤) عن أبي خيثمة، والبزار (٣٩٩/١٠) عن إسحاق بن إبراهيم بن حبيب، والطحاوي في شرح المشكل (١٠٣٠) عن بكار بن قتيبة، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٣٤٩٠) من طريق يعقوب الدورقي، وابن منده في معرفة الصحابة (ص٨١٠) من طريق محمد بن أحمد بن يزيد الرياحي، وأبي قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، **عشرتهم** (ابن أبي الأسود، وابن المديني، وابن المثنى، وهارون الحمال، وأبو خيثمة، وابن حبيب، وبكار بن قتيبة، ويعقوب الدورقي، والرياحي، وأبو قلابة الرقاشي) عن قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد به.

قال البرديجي: "رواه قريش بن أنس، ولم يروه غيره"، **وقال عبد الغني بن سعيد**: "تفرد به قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد".

قلت: وحبيب بن الشهيد: ثقة ثبت من رجال الشيخين، وقريش بن أنس: وثقه جماعة، ولكنه اختلط قبل موته بست سنين، كما قال البخاري والنسائي وغيرهما، حتى قال ابن حبان: "كان شيخا صدوقا إلا أنه اختلط في آخر عمره، حتى كان لا يدرى ما يحدث به، بقى ست سنين في اختلاطه، فظهر في روايته أشياء مناكير لا تشبه حديثه القديم، فلما ظهر ذلك من غير أن يتميز مستقيم حديثه من غيره، لم يجز الاحتجاج به فيما انفرد"، كذا قال، وفيه نظر، فقد ذكروا أنه اختلط بعد سنة ٢٠٣ إلى أن مات سنة ٢٠٩، فأمكن تمييزه، ولذا **قال الحافظ ابن حجر**: "سماع المتأخرين عنه بعد اختلاطه مثل ابن أبي العوام، ويزيد بن سنان البصري، وبكار القاضي، وأبي قلابة، والكديمي"، **وقال في الفتح**: "بصري ثقة، كان قد تغير سنة ثلاث ومائتين، واستمر على ذلك ست سنين، فمن سمع منه قبل ذلك فسماعه صحيح، وسماع علي بن المديني وأقرانه منه كان قبل اختلاطه"، **وقال في الهدي**: "لم يخرج له البخاري سوى حديثه، عن حبيب بن الشهيد، عن الحسن، عن سمرة في العقيقة، أخرجه عن عبد الله بن أبي الأسود عنه، وعبد الله سمع منه قبل اختلاطه". انظر ترجمته في تهذيب الكمال (٤٧٨٣)، وتهذيب التهذيب (٣٧٤/٨)، وميزان الاعتدال (٦٥١١)، وتقريب التهذيب (٥٥٤٣)، وفتح الباري (٥٩٣/٩)، وهدي الساري (ص٤٣٦).

وممن روى عن قريش هذه القصة: عبد الله بن أبي الأسود وابن المديني، وقد ذكرهما ابن حجر فيمن روى عنه قبل الاختلاط، وينبغي أن يضاف إليهما أبو خيثمة زهير بن حرب فهو قديم الوفاة أيضا، فهؤلاء ثلاثة على الأقل قد رووه عن قريش بن أنس قبل اختلاطه وتغيره، وهم جميعا أئمة ثقات أثبات، وقد احتج برواية قريش هذه جم غفير من الأئمة على إثبات سماع الحسن من سمرة مطلقا، أو سماعه منه لحديث العقيقة وحده، على رأسهم علي بن المديني، والبخاري، والترمذي، والنسائي، والبزار، والدارقطني، وغيرهم كثير.

ومع هذا قد ضعف رواية قريش هذه غير واحد من العلماء، منهم ابن معين، والبرديجي، وغيرهما، ولم يأتوا على ذلك بحجة، سوى أن قريش بن أنس تفرد به، **حتى قيل لابن معين**: على من يطعن، على قريش بن أنس؟! على حبيب بن الشهيد؟! فسكت.

قال ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (٥٧٦/٣): "فلم يكن عند يحيى جواب"، وقال البرديجي في المراسيل: "لا نحفظ عن الحسن، عن سمرة حديثا يقول فيه: (سمعت سمرة) إلا حديثا واحدا، وهو حديث العقيقة، ولم يثبت، رواه قريش بن أنس، ولم يروه غيره، وهو وهم"، وانظر تتمة أقوالهم في جملة أصحاب القول الثاني.

وثانيها: ما رواه هشيم بن بشير، قال: حدثنا حميد -يعني الطويل-، عن الحسن قال: جاءه رجل، فقال: إن عبدا له أبق، وإنه نذر إن قدر عليه أن يقطع يده، فقال الحسن: **حدثنا** سمرة، قال: (قلما خطب النبي صلى الله عليه وسلم خطبة، إلا أمر فيها بالصدقة، ونهى فيها عن المثلة).

ولذا قال الذهبي: "قد صح سماعه في حديث العقيقة، وفي حديث النهي عن المثلة من سمرة"(١).

وذكره العلائي وقال: "وهذا يقتضي سماعه من سمرة لغير حديث العقيقة، والله أعلم"(٢).

وكذا احتج به ابن الملقن وقال: "وهذا يقتضي أن يكون سمع منه غير حديث العقيقة"(٣).

قلت: ولكن التصريح بالتحديث فيه بين الحسن وسمرة وهمٌ لا يصح، بل ذكر بعضهم أن الصواب فيه عن عمران، وليس عن سمرة(٤).

---

(١) سير أعلام النبلاء (٥٦٧/٤).

(٢) جامع التحصيل (ص١٦٥).

(٣) البدر المنير (٧٣/٤).

(٤) **فالطريق المذكور**: أخرجه أحمد (٢٠٤٥٣)، والطحاوي في شرح المعاني (٥٠١٧)، وفي شرح المشكل (١٨٢١) من طريق عمرو بن عون، كلاهما (أحمد، وعمرو) عن هشيم به. وقد خالف هشيما حماد بن سلمة وغير واحد، فرووه عن حميد الطويل، عن الحسن، عن عمران، وليس عن سمرة، كما عند أحمد (٢٠١٧٤) وغيره، وحماد بن سلمة من أثبت الناس في حميد، وكذا رواه جماعة من أصحاب الحسن، عنه، عن عمران، وخالفهم يزيد بن إبراهيم التستري، عن الحسن، عن سمرة، معنعنًا، كما عند أحمد (٢٠٥٤٨)، والبزار (٤٥٩٨) وغيرها، وقال البزار عقبه: "وهذا الحديث قد رواه جماعة، عن الحسن، عن عمران بن حصين، والصواب عن عمران بن حصين".

وقد أخرجه أبو داود (٢٦٥٥)، وعبد الرزاق (١٦٨٣٥)، وابن أبي شيبة (٢٩٧٧٧)، وأحمد (٢٠١٥٨، ٢٠١٥٩، ٢٠١٦١، ٢٠١٦٢)، وغيرهم من طرق عن قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران البرجمي، عن عمران بن حصين وسمرة بهذا الحديث، وقتادة من أثبت أصحاب الحسن، كما تقدم قريبا، وقد زاد في الإسناد رجلا، لا يحفظه إلا حافظ، ولذا قال الدارقطني في العلل (١٤٦/٦) بعد ذكر أوجه الاختلاف فيه على الحسن: "وأشبهها بالصواب ما قاله معاذ بن هشام، عن أبيه، بمتابعة معمر، وسعيد، وهمام، عن قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران، عن سمرة، وعمران بن حصين".

فتأكد بذلك أن الحسن لم يسمعه من سمرة، ولا من عمران، وقد قال الأثرم لأحمد: ما تقول في سماع الحسن من سمرة؟ فقال: "قد أدخل بينه وبينه (الهياج) بن عمران، وما أراه سمع منه"، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٨٢/٤)، وقال أبو حاتم الرازي: "الحسن لا يصح له سماع عن عمران بن حصين، يدخل قتادة، عن الحسن، هياج بن عمران البرجمي، عن عمران بن حصين وسمرة" المراسيل

وثالثها: ما استدل به أبو داود، فقد روى حديثا من نسخة جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب، عن خبيب بن سليمان، عن أبيه سليمان بن سمرة، عن سمرة بن جندب... فذكر حديثا، **ثم قال**: "دلت هذه الصحيفة أن الحسن سمع من سمرة"(١).

قال ابن حجر معقبا على قول أبي داود: "قلت: ولم يظهر لي وجه الدلالة بعد"(٢).

وقال العظيم آبادي: "وأما قول المؤلف (دلت هذه الصحيفة)، فوجه دلالتها وتعلقها بالباب: أن هذا اللفظ الذي رواه سليمان بن سمرة، عن أبيه، بقوله: (أما بعد فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم... إلخ) من ألفاظ الصحيفة التي أملاها سمرة، ورواها عنه ولده سليمان، فأراد أبو داود أن سليمان بن سمرة كما صح سماعه من أبيه بهذه الصحيفة وغيرها، كذلك الحسن البصري صح سماعه بهذه الصحيفة وغيرها من سمرة؛ لأن كلا منهما أي سليمان بن سمرة، وكذا الحسن بن يسار من الطبقة الثالثة، فدل ذلك أن الحسن سمع من سمرة، كما أن سليمان بن سمرة سمع من أبيه سمرة؛ لأنهما من الطبقة الثالثة، فلما سمع سليمان من أبيه سمرة، فلا مانع أن يكون الحسن سمع منه، وأن أبا داود من القائلين بأن الحسن البصري ثبت سماعه من سمرة، وإن كان عند بعضهم: أنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة، وما عدا ذلك فصحيفة يرويها عن سمرة، من غير سماع منه"(٣).

قلت بكري: كذا قال، وفيه تكلف ظاهر، وقد ذكر بعضهم توجيها آخر، وهو أن الشيخ حسين عرب اليمني البهوبالي كتب في بياضه المسمى بـ "نور العينين" أنه وقع في بعض النسخ الخطية لأبي داود: "قال أبو داود: وحدثنا جعفر بن سعد -لا: سعيد- بن سمرة بن جندب قال: حدثني الحسن، قال: سمعت سمرة بن جندب يقول في خطبته: أما بعد، فعلى صحة هذه النسخة يصح قول أبي داود: إن الصحيفة دلت على أن الحسن سمع من سمرة، وزال الإشكال"(٤).

لابن أبي حاتم (١٢٤)، فهذا الحديث هو أحد الأدلة على عدم سماع الحسن من سمرة، وليس العكس.

(١) السنن (٩٦٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٦٨/٢).

(٣) عون المعبود (٢٦٣/٣)، وفيما ذكره تكلف ظاهر.

(٤) حاشية بذل المجهود في حل سنن أبي داود (٥٢٦/٤)، ومنها نقله محققو سنن أبي داود طبعة التأصيل.

قلت: ولم يزل الإشكال؛ فإن جعفر بن سعد هذا ليس بحجة، ولا يعرف له رواية عن الحسن البصري، فلا يعتمد عليه ولا على نسخته في إثبات قضية دقيقة كهذه، لاسيما وقد ذكر أبو داود في المراسيل[1] حديثا من رواية الحسن، عن سمرة، وهو يشير بذلك أن رواية (الحسن، عن سمرة) عنده مرسلة، ولهذا استظهر بعض الباحثين أن يكون في قول أبي داود في السنن سقط لأداة نفي كـ(ما) أو غيرها قبل الفعل (سمع)، فيكون صواب العبارة: "دلت هذه الصحيفة أن الحسن (ما) سمع من سمرة"[2]، وبهذا يزول الإشكال والتعارض مع صنيعه في المراسيل، والله أعلم بالصواب.

(١) المراسيل (١٨١).

(٢) انظر المرسل الخفي (ص١١٩٩).

القول الثاني: أن الحسن لم يسمع من سمرة شيئا، إنما روايته عنه من كتاب غير مسموع[1].

وهو قول: شعبة، ويحيى القطان، وبهز بن أسد، وابن معين، وأحمد، وأبو حاتم -في الأرجح عنه-، وابن المنذر، والبرديجي، وابن حبان، وأبي سعد الإدريسي.

قال شعبة: "لم يسمع الحسن من سمرة"[2].

وقال يحيى بن سعيد القطان في أحاديث سمرة التي يرويها الحسن عنه: "سمعنا أنها من كتاب"[3].

وسأل جرير، بهزَ بن أسد: عن الحسن، من لقي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: "سمع من ابن عمر حديثا"، قال جرير: فعلى من اعتماده؟ قال: "على كتب سمرة"، قال: فهذا الذي يقول: أهل البصرة سبعين بدريا، قال: "هذا كلام السوقة"[4].

وقال يحيى بن معين: "لم يسمع الحسن من سمرة شيئًا، هو كتاب"، وقال: "في حديث الحسن، عن سمرة: (من قتل عبدة قتلناه)، في سماع البغداديين: ولم يسمع الحسن من سمرة[5].

وقال عثمان الدارمي: قلت ليحيى بن معين: الحسن لقي سمرة؟ قال: لا[6].

---

(١) يعني وجادة لكتاب لم يسمعه منه، ولم يقرأه عليه، ولم يكتبه سمرة له، ولا أذن له في روايته، إنما هو كتاب كتبه سمرة لبنيه، كما سيأتي بيانه في أدلة هذا القول قريبا.

(٢) التاريخ عن ابن معين لعباس الدوري (٤٠٥٣) عن هاشم بن القاسم، عن شعبة.

(٣) الطبقات الكبير لابن سعد (١٥٨/٩).

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (٩٥).

(٥) التاريخ عن ابن معين لعباس الدوري (٤٠٩٤).

(٦) التاريخ عن ابن معين لعثمان الدارمي (٢٧٧)، والمراسيل لابن أبي حاتم (٩٦).

وقيل له: الحسن ممن سمع من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: من أنس، وعبد الرحمن بن سمرة، وعبد الله بن مغفل، وعثمان بن أبي العاص، ورأي عثمان بن عفان، ولم يسمع من سمرة حرفا قط"(١).

وقيل له أيضًا: أيما أحب إليك؛ قتادة، عن الحسن، عن سمرة، أو سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة؟ فقال: "الحسن لم يسمع من سمرة، وكلاهما ليس بشيء، لو كان الحسن سمع من سمرة، كان أحب إلي(٢).

وذكر أبو قلابة الرقاشي لابن معين، حديث قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، في سؤال الحسن عن حديث العقيقة؟ فقال: "لم يسمع الحسن من سمرة، فقال له: على من يطعن، على قريش بن أنس؟! على حبيب بن الشهيد؟! فسكت"(٣).

وقال الأثرم: قال أبو عبد الله –يعني الإمام أحمد–: "لا يصح سماع الحسن من سمرة"(٤).

ونقل مغلطاي عن كتاب الأثرم: قلت لأبي عبد الله: ما تقول في سماع الحسن من سمرة؟ فقال: قد أدخل بينه وبينه الهياج بن عمران(٥)، وما أراه سمع منه، وكأنه ضعف حديث قريش. وقال مهنا: ليس بشيء(٦).

وقال أبو حاتم الرازي عقب حديث للحسن عن سمرة: "ليس هذا الحديث عندي بصحيح؛ وهذا عندي مرسل"(٧).

---

(١) معرفة الرجال لابن محرز (٦٦١).

(٢) كلام ابن معين في الرجال لابن طهمان (٣٩٠).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (١٢٣/٦).

(٤) المغني لابن قدامة (٦٦/٦)، قلت: كذا جزم في رواية الأثرم، وفي مسائل أحمد – رواية صالح بن أحمد (٦٣٤) قال أحمد: "سمع الحسن من ابن عمر، وأنس بن مالك، وابن مغفل. وقال بعضهم: سمع من سمرة بن جندب".

(٥) في المطبوع: «الصباح بن عمران» والصواب المثبت، كما في مصادر ترجمته، ومصادر الحديث الذي أشار إليه أحمد، وهو حديث النهي عن المثلة، وتقدم تخريجه باختصار في أدلة القول الأول، فانظره هناك.

(٦) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٨٢/٤).

(٧) العلل لابن أبي حاتم (١١٨٤).

وقال ابن المنذر: "وأما حديث سمرة، فإن الحسن لم يسمع من سمرة، إنما روايته عنه من كتاب وقع إليه، وقال بعضهم: قد قيل إنه سمع منه حديثا واحدا"(١).

وقال البرديجي في المراسيل: "الحسن عن سمرة، ليست بصحاح إلا من كتاب، ولا نحفظ عن الحسن، عن سمرة حديثا يقول فيه: (سمعت سمرة) إلا حديثا واحدا، وهو حديث العقيقة، ولم يثبت، رواه قريش بن أنس، ولم يروه غيره، وهو وهم"(٢).

وقال ابن حبان: "الحسن لم يسمع من سمرة شيئا"(٣).

وقال أيضا: "والحسن رحمه الله لم يشافه ابن عمر ولا عبد الله بن عمرو ولا أبا هريرة ولا سمرة بن جندب ولا جابر بن عبد الله"(٤).

وقال أبو سعد الإدريسي: "لم يسمع منه شيئا"(٥).

*** وحجة من قال: إن رواية الحسن عن سمرة كتاب:**

ما ورد عن عبد الله بن عون(٦)، وقد تعددت الروايات عنه بهذا الخبر؛ فمنها:

١- عن ابن عون أنه قال: "وجدت (عند) الحسن كتاب سمرة، فقرأته عليه"، وزاد بعضهم: "وكان فيه: ويجزي من الاضطرار غبوق أو صبوح"(٧).

---

(١) الأوسط (٤٧٩/١٠).

(٢) شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي (٢٩٩/٣، ٢٣٨/٥)، ونحوه في إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (٨٢/٤)، وفي تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٥٧٦/٣)، وفي البدر المنير لابن الملقن (٧٢/٤).

(٣) الصحيح لابن حبان عقب رقم (١٨٠٧).

(٤) المجروحين لابن حبان (١٤٢/٢).

(٥) شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي (٣٩١/٥)، نقلا من تاريخ سمرقند للإدريسي.

(٦) هو عبد الله بن عون بن أرطبان المزني: أحد الأعلام الثقات الأثبات الفضلاء، انظر تهذيب الكمال (٣٤٦٩)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١١٧/١).

(٧) رواه أحمد في العلل - رواية عبد الله (٤٧٩١)، وابن جرير الطبري (٩٨/٨) عن يعقوب بن إبراهيم، كلاهما (أحمد، ويعقوب) عن ابن علية، عن ابن عون به، والزيادة الأخيرة للطبري دون أحمد.

٢- وفي رواية: "دخلنا على الحسن، فأخرج إلينا كتابًا من سمرة، فإذا فيه: أنه يجزي من الإضطرار صبوح أو غبوق"، وزاد بعضهم: "قال: نبئت إنها كتب"(١).

٣- وفي رواية: "قرأت كتابا عند الحسن، عن سمرة بن جندب، إلى بنيه، فإذا فيه: يجزئ من الضرورة..."(٢).

٤- وفي رواية: عن ابن عون قال: "قرأت في كتاب سمرة بن جندب: يكفي من الاضطرار..."(٣)، لم يذكر الحسن.

٥- وفي رواية: عن ابن عون قال: "دخلت على الحسن فإذا بيده صحيفة، فقلت: ما هذه؟ قال: هذه صحيفة كتبها سمرة لابنه، فقلت: سمعتها من سمرة؟ قال: لا، فقلت: سمعتها من ابنه؟ فقال: لا"(٤).

وقد أطلت النفس في عرض تلك الروايات؛ لأنها كلها تدل دلالة واضحة على أن الحسن كان عنده كتاب من سمرة، وقد قرأه ابن عون عليه، كما في رواية ابن علية عنه، وليس في أي رواية أن الحسن قرأه عليهم.

ومع هذا قال علي بن المديني: "ولم يرو عن الحسن شيئا يقول: (قرأت في كتاب سمرة)! إلا حديثا واحدا، رواه ابن عون (متى يحل للرجل أن يأكل الميتة)، ولا أعلم أحدا رواه عن الحسن، عن سمرة، (ولو) رواه أحد عن الحسن، عن سمرة(٥).

---

(١) رواها أحمد في العلل - رواية عبد الله (٢١٨٧)، وفي مسائله - رواية صالح بن أحمد (٦٣٧) عن هشيم، قال: أخبرنا ابن عون... فذكره، والزيادة الأخيرة لصالح وحده.

(٢) رواه أبو إسحاق الفزاري في السير (٣٥٧) -واللفظ له-، وأبو عبيد في غريب الحديث (١/١٩٠)، والحاكم (٧٣٥٤) من طريق معاذ بن معاذ العنبري، كلاهما (الفزاري، ومعاذ) عن ابن عون به، إلا أنه عند الحاكم صرح برفعه، وقال الحاكم: "إسناده صحيح على شرط الشيخين"، فتعقبه ابن حجر في إتحاف المهرة (٦١٠٢) فقال: "قلت: إلا أن فيه انقطاعا".

(٣) رواه ابن جرير الطبري (٨/٩٨) عن هناد وأبي هشام الرفاعي، عن يحيى بن أبي زائدة، عن ابن عون به.
وكل هذه الأسانيد السابقة إلى ابن عون صحيحة، رجالها كلهم ثقات أثبات.

(٤) رواها أبو سعد الإدريسي في تاريخ سمرقند (إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٤/٨٢) عن محمد بن أحمد بن حمدان (الحيري الزاهد)، عن عبدان الأهوازي، عن علي بن منصور الأهوازي، عن أزهر (هو ابن سعد السمان)، عن ابن عون.
ورجاله ثقات، سوى علي بن منصور الأهوازي فلم أقف له على ترجمة.

(٥) كذا في المطبوع تبعا لأصله، واستظهر محقق طبعة دار ابن الجوزي (ص٢١٠) أن هنا سقطا تقديره: **(لكان غلطا)** أو نحوه هذا؛ ليستقيم السياق، وهو كما قال، ومراد ابن المديني أن هذا الحديث هو الوحيد المذكور من كتاب سمرة، ولم يسنده أحد عن الحسن، عن سمرة، كما في سائر أحاديث الحسن، عن سمرة.

ورواه ابن عون: (قرأت في كتاب سمرة)، وهذه الأحاديث في كتاب سمرة، ولكن أحاديثه التي رواها عن سمرة غير هذا الحديث"[1].

قلت: والذي قال: (قرأت في كتاب سمرة) هو ابن عون، وليس الحسن.

قلت: وبتخريج الحديث المذكور عن ابن عون، من عدة طرق عنه، يتبين أن الذي قرأ في كتاب سمرة هو ابن عون نفسه، وليس الحسن.

وقد أسنده بعضهم: عن ابن عون، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم دون ذكر الكتاب، وهو منكر، كما أشار لذلك ابن المديني، وقد ورد ذلك من طريقين:

الأول: أخرجه تمام الرازي في الفوائد (١٢٨) من طريق إبراهيم بن إسماعيل ابن علية، عن أبيه، عن ابن عون به.

وإبراهيم هذا هالك، وقد خالفه أحمد ويعقوب الدورقي، فروياه عن ابن علية، عن ابن عون، عن الكتاب.

الثاني: أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في تاريخ أصبهان (١٢٨/١) من طريق أحمد بن يزيد القطان، عن أبي داود الطيالسي، عن ابن عون، به ثم قال أحمد: قلت لأبي داود: أو سمعته من ابن عون، فقال: رجل عنه.

وهذا ضعيف لإبهام الرجل، وهو منكر؛ لمخالفته رواية الجماعة، عن ابن عون.

(١) العلل (ص٨٦).

القول الثالث: أن الحسن لم يسمع من سمرة سوى حديث العقيقة[1]، وسائر الأحاديث من كتاب غير مسموع.

وهو قول: النسائي، والبزار، والدارقطني، وعبد الغني بن سعيد الأزدي، وابن حزم، وابن عبد البر، وابن عساكر، وعبد الحق الإشبيلي، وابن القطان الفاسي، ومال إليه: البيهقي، والمنذري، والمزي، وابن كثير، وابن رجب الحنبلي، وابن حجر.

قال النسائي: "الحسن، عن سمرة كتابا، ولم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة"[2]، وقال أيضا: "الحسن، عن سمرة، قيل: إنه من الصحيفة غير مسموعة إلا حديث العقيقة، فإنه قيل للحسن: ممن سمعت حديث العقيقة؟ قال: من سمرة، وليس كل أهل العلم يصحح هذه الرواية؛ قوله: قلت للحسن: ممن سمعت حديث العقيقة؟[3]"[4].

وقال البزار: "والحسن يقال أنه لم يسمع من سمرة إلا حديثا واحدا، وإنما كان تركه لأنه رغب عنه، ثم إنه بعد تبين له صدقه فصار إلى منزله بعد، فأخذ هذه الصحيفة، فرواها عنه، والذي يصح أنه سمعه من سمرة حديثا حدثناه..."، فذكر قصة حبيب بن الشهيد في سؤاله للحسن ممن سمع حديث العقيقة[5].

وقال البزار في موضع آخر: "والحسن سمع من سمرة حديث العقيقة، ثم رغب عن السماع عنه، ولما رجع إلى ولده أخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم، فكان يرويها عنه من غير أن يخبر بسماع؛ لأنه لم يسمعها منه"[6].

وقال الدارقطني: "الحسن مختلف في سماعه من سمرة، وقد سمع منه حديثا واحدا، وهو حديث العقيقة فيما زعم قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد"[1].

---

(١) وهو حديث: (كل غلام مرتهن بعقيقته، تذبح عنه يوم السابع، ويحلق رأسه، ويسمى)، وتقدم تخريج الرواية التي فيها تصريح الحسن بسماعه إياه من سمرة.

(٢) الصغرى (١٣٩٦).

(٣) يشير إلى استنكار ابن معين وأحمد وغيرهما لقصة السؤال هذه.

(٤) الكبرى (٧١١٣).

(٥) المسند (٤٥٣٩).

(٦) نصب الراية (٨٩/١).

وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي: "لا يصح للحسن عن سمرة بن جندب إلا حديث واحد، وهو في العقيقة، تفرد به قريش بن أنس، عن حبيب بن الشهيد، وقد دفع قوم آخرون قول قريش، وقالوا: ما يصح له سماع"(٢).

وقال ابن حزم: "لا يصح للحسن سماع من سمرة إلا حديث العقيقة وحده"، وقال في موضع آخر: "رواية الحسن عن سمرة مرسلة، لم يسمع منه إلا حديث العقيقة وحده"(٣).

وقال البيهقي: "أكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن من سمرة في غير حديث العقيقة"، وقال في موضع آخر: "ذهب جماعة من الحفاظ إلى أن الحسن عن سمرة كتاب، وأنه لم يسمع منه غير حديث العقيقة"، وقال في موضع ثالث: "والحسن عن سمرة، منقطع في غير حديث العقيقة فيما ذهب إليه بعض أهل العلم بالحديث"(٤).

وقال أيضا: "وأكثر أهل العلم بالحديث رغبوا عن رواية الحسن، عن سمرة، وذهب بعضهم إلى أنه لم يسمع منه غير حديث العقيقة"(٥).

وقال أيضا وذكر حديثا من طريق الحسن، عن سمرة: "يقال: هو في معنى المرسل، لأن الحسن أخذه من كتاب، لا عن سماع"(٦).

وقال ابن عبد البر: "والحسن عندهم لم يسمع من سمرة، وإنما هي فيما زعموا صحيفة، إلا أنهم لم يختلفوا أن الحسن سمع من سمرة حديث العقيقة(٧)؛ لأنه وقف على ذلك فقال: سمعته من سمرة"(٨).

---

(١) السنن (١٣٤/٢).

(٢) الفوائد لعبد الغني بن سعيد (٢٨).

(٣) المحلى (٨/ ١٤٤)، (٣٧/١٠).

(٤) معرفة السنن (٥٠/٨)، (٣٥/١٢)، (٢٥٤/١٣).

(٥) الكبير (١٩٣/١٦).

(٦) الصغرى (٦٥/٥).

(٧) كذا قال، وفيه نظر ظاهر؛ فقد نفى عدد كبير من الأئمة سماع الحسن من سمرة مطلقا، وأنكروا حديث قريش بن أنس الذي فيه إثبات سماعه لحديث العقيقة، كما تقدم بيانه.

(٨) التمهيد (٢٩٧/١٤).

وقال ابن عساكر في أطرافه: "حديثه عنه كتاب إلا حديث العقيقة"(١).

وقال عبد الحق الإشبيلي: "الصحيح أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة"(٢).

وأقره ابن القطان الفاسي، وصوَّب صنيعه(٣)، وذكر في موضع آخر رواية الحسن، عن سمرة، ضمن روايات الصحفيين، قال: "وهم الذين يقال عنهم: إنهم كانوا يحدثون من صحف لم يسمعوها، كما تقدم في حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ومخرمة بن بكير، عن أبيه، وكما يقال في أن حديث الحسن عن سمرة كتاب، استعاره من بنيه بعد موته"(٤).

وقال المنذري: "وقد أخرج النسائي وابن ماجة هذا الحديث في سننيهما من حديث الحسن عن سمرة، وهو منقطع"، وقال في موضع آخر: "وقد تقدم اختلاف الأئمة في سماع الحسن من سمرة، والأكثر: على أنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة"(٥).

وقال المزي في أول ترجمة الحسن، عن سمرة: "ويقال: إن حديثه كله عنه كتاب إلا حديث العقيقة"(٦).

وقال العلائي: "وأما روايته عن سمرة بن جندب، ففي صحيح البخاري سماعه منه لحديث العقيقة، وقد روي عنه نسخة كبيرة غالبها في السنن الأربعة، وعند علي بن المديني إن كلها سماع، وكذلك حكى الترمذي عن البخاري نحو هذا، وقال يحيى بن سعيد القطان وجماعة كثيرون هي كتاب، وذلك لا يقتضي الانقطاع"(٧).

---

(١) البدر المنير (٤/٧٣).

(٢) الأحكام الوسطى (١/٤١٤)، ونحوه (٢/٩٨)، و(٤/١٥).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٣/١٦).

(٤) بيان الوهم والإيهام (٥/٥٠٠).

(٥) مختصر سنن أبي داود (١/٣٠٣)، (٢/٤٩٠).

(٦) تحفة الأشراف (٣/٥٧٩).

(٧) جامع التحصيل (ص١٦٥).

وقال ابن كثير أيضا: "وحديثه عن كتاب إلا حديث العقيقة"(١).

وقال ابن رجب الحنبلي: "الحسن عن سمرة؛ قيل: أنه لم يسمع منه سوى حديث العقيقة، وقيل: لم يسمع منه شيئًا بالكلية"(٢).

وقال ابن حجر: "وقد اختلف في سماع الحسن البصري منه، وأثبت الأكثرون سماعه منه لحديث العقيقة فقط"(٣).

وقال أيضا: "وأما رواية الحسن، عن سمرة بن جندب، ففي صحيح البخاري سماعا منه لحديث العقيقة، وقد روى عنه نسخة كبيرة غالبها في السنن الأربعة، وعند علي بن المديني أن كلها سماع، وكذا حكى الترمذي عن البخاري، وقال يحي القطان وآخرون: هي كتاب، وذلك لا يقتضي الانقطاع"(٤).

(١) جامع المسانيد (٦٤٣/٣).

(٢) شرح علل الترمذي (٨٤٧/٢).

(٣) إتحاف المهرة (١٤/٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٢٦٩/٢).

الترجيح

والذي يظهر أن القول الثالث أرجح الأقوال، لثبوت السند بذلك عن الحسن في حديث العقيقة، ولم يثبت تصريح الحسن بالسماع من سمرة في أي حديث غيره، وقد ثبت أنه كان عنده كتاب عن سمرة، وهذا الكتاب لم يسمعه الحسن من سمرة، ولم يقرأه عليه، ولا أجازه له سمرة، ولا أذن له في روايته، إنما هو مجرد وجادة، وجدها الحسن عند بنيه.

والوجادة كما عرفها ابن الصلاح: "هي أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويها بخطه ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه، ولا له منه إجازة ولا نحوها"، **قال**: "وهو من باب المنقطع والمرسل غير أنه أخذ شوبا من الاتصال بقوله: وجدت بخط فلان، وربما دلس بعضهم فذكر الذي وجد خطه، وقال فيه: عن فلان، أو قال فلان؛ وذلك تدليس قبيح إذا كان بحيث يوهم سماعه منه على ما سبق في نوع التدليس"،

ثم قال: "وهذا كله إذا وثق بأنه خط المذكور أو كتابه، فإن لم يكن كذلك فليقل: بلغني عن فلان، أو وجدت عن فلان أو نحو ذلك من العبارات"،

ثم قال: "وأما جواز العمل اعتمادا على ما يوثق به منها، فقد روينا عن بعض المالكية أن معظم المحدثين والفقهاء من المالكيين وغيرهم لا يرون العمل بذلك، وحكي عن الشافعي وطائفة من نظار أصحابه جواز العمل به"[1].

قلت: فإذا كان أكثر المحدثين والفقهاء لا يرون جواز الرواية والعمل بالوجادة الموثوق بها، فكيف بغير الموثوق بها، ككتاب سمرة هذا، فلاجرم أن أكثر النقاد قد ضعفوا رواية الحسن عن سمرة -خلا حديث العقيقة-؛ لأن روايته عنه عن طريق الوجادة لذلك الكتاب من غير سماع ولا عرض، ولا قرينة تدعو للوثوق به.

فإذا انضم إلى ذلك ما اشتهر عن الحسن من التدليس وكثرة الإرسال الخفي، ترجح قول الجمهور في ردها، والله أعلم.

---

(١) أنواع علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٨٩).

وقد قال الذهبي -وهو ممن رجح سماعه منه-: "قال قائل: إنما أعرض أهل الصحيح عن كثير مما يقول فيه الحسن: عن فلان، وإن كان مما قد ثبت لقية فيه لفلان المعين؛ لأن الحسن معروف بالتدليس، ويدلس عن الضعفاء، فيبقى في النفس من ذلك، فإننا وإن ثبتنا سماعه من سمرة، يجوز أن يكون لم يسمع فيه غالب النسخة التي عن سمرة، والله أعلم"(١).

هذا والله أعلى وأعلم، وهو سبحانه الموافق للصواب.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وكتب

أحمد بكري المشتولي

ليلة الجمعة ١٤ رجب ١٤٤٠هـ - الموافق ٢٠١٩/٣/٢١م

(١) سير أعلام النبلاء (٤/٥٨٧).